

تحديد ظاهرة الإحتكار وفق رؤية محاسبية

أ.د. عامر محمد سلمان/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/ المحاسبة
م. م. رزكار علي أحمد/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة السليمانية/ المحاسبة

المستخلص:

يسعى البحث الى تحديد العوامل المؤثرة على الإحتكار وإمكانية قياس تلك الظاهرة الإقتصادية (الربح الإحتكاري) محاسبياً وان اهمية موضوع البحث تنجم من تحول غالبية البلدان النامية الى إقتصاد السوق والذي يمثل صورة من الإقتصاد الرأسمالي والتي يمثل الإحتكار أحد مراحل ذلك الإقتصاد بأشكاله المختلفة سواء كانت إحتكار البيع أو الشراء أو إحتكار المطلق مما يولد أرباحاً إحتكارية والذي يؤثر بشكل أو بآخر على الإقتصاد الكلي لتلك البلدان مما ينبغي دراسة ظاهرة الإحتكار وتأثيرها في إقتصاديات تلك الدول والتي مازالت تحبوا لإيجاد موقع لها يعزز موقعها في إقتصاد السوق .

حيث تتجلى إن عملية قياس الربح الإحتكاري تندرج ضمن أسلوب القياس المشتقة من خلال قياس الأصول الغير ملموسة والتي تكوّن العوامل التي تؤدي الى ظاهرة الإحتكار وهناك أصول غير ملموسة حاسمة تضيف قيمة للوحدة الإقتصادية وتكوّن العوامل المؤثرة في الإحتكار وهي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكل، رأس المال العلائقي، الزبائن، اكتساب التكنولوجيا بحيث هذه القيمة المضافة تكون ربحاً إحتكاريّاً ضمن الربح الظاهر في قائمة الدخل

ظالما أن علم المحاسبة يعتبر من العلوم المفتوحة فينبغي تعشيقه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وتوظيفه لدراسة ظواهر بيئية واجتماعية واقتصادية ومنها ظاهرة الإحتكار، ينبغي مواجهة تحديات القياس المحاسبي بالجوء الى وسائل مبتكرة للقياس المشتق والتحكمي لقياس الربح الإحتكاري.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٢
الصفحات ٤١٢-٤٣٣

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة :

كما معروف ان المحاسبة نظام معلومات مفتوح يؤثر ويتأثر بالعلوم الأخرى ومنها الاقتصاد وما يرتبط به من مشاكل يعتمد حل جانب منها على المحاسبة وأدواتها ، وهنا ينبغي ان نخرج على موقع المحاسبة من نوعية المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة وما ينتج عنها من تحديد مفاهيم خاصة المرتبطة بتلك المداخل حتى نتمكن من بيان واضح لتأثير فاعلية المحاسبة بإدارتها المختلفة على المداخل المتوافقة معها .

ووفقاً لمنظور المداخل الاقتصادية التي لها صلة لمناهج النظرية المحاسبية فإنها تقسم الى منظورين : المنظور الإقتصاد الجزئي ومنظور الإقتصاد الكلي وطبقاً لمدخل الإقتصاد الجزئي والذي عرفه (Case) بأنه ذلك النوع من الإقتصاد الذي يتعامل مع العملية الوظيفية للأفراد وسلوك وحدات كالأعمال الفردية والعائلات حيث تعاملت المحاسبة الجزئية بأدواتها مع ذلك المدخل ومن خلال تحليل إنتقائي معزراً على جانب معين جزئي لصنع القرارات الاقتصادية عند مستوى الوحدة الاقتصادية أما ما يخص الإقتصاد الكلي فقد وضع كل من (Mc Connelf & Brue) مفهوماً له بأنه دراسة ، أما الإقتصاد بشكل كامل أو الأقسام الأساسية مكونة له أو إجمالياته كالقطاع الحكومي ، القطاع العائلي ، القطاع الأعمال والذي تعاملت معه المحاسبة الكلية بإدارتها بشكل شمولي لتوفير معلومات تعكس حالة الإقتصاد بشكل كلي من خلال التحليل الجمعي لإدارة كفوءة للإقتصاد والذي نعتقد إن أهميته تبرز في بيئة الدول النامية حيث بين (Briston) خلال قوله أنموذج المحاسبة المستعمل حالياً في الدول النامية والذي شابه أنموذج الأمريكي-البريطاني لم يعد يفي باحتياجات خطط التنمية في تلك البلدان وحث على سرعة العمل .

من الظواهر الاقتصادية الأكثر جدلاً من قبل الاقتصاديين هي ظاهرة الإحتكار والتي تتجلى في غياب المنافسة بما يسمح للشركات بأحتكار السلع ورفع أسعارها الى مستوى اعلى بكثير مما لو كانت في السوق التنافسية هذه الظاهرة ينبغي التصدي لها من خلال التحليل لمستوى الإقتصاد كلياً والذي يمكن إستيعابه في حدود نطاق التحليل لوحدة محاسبية عن طريق وحدة الإبلاغ ونطاقه .

منهجية البحث

مشكلة البحث :

تنشط ظاهرة الإحتكار في البلدان النامية ومنها في العراق حيث يكشف واقع الحال عن ضعف إهتمام كثير من إدارة الشركات في العراق لظاهرة الإحتكار التي يمكن أن يضعف حرية التنافس بينها خصوصاً إن العراق يتجه في مرحلة إقتصادية إنتقالية يتطلع نحو إقتصاد السوق المقترح الذي يركز على المنافسة الحرة فضلاً لما لهذه الظاهرة من تأثير واضح في الإقتصاد الوطني إجمالاً .

وبناءً على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- ١- هل يمكن تحديد قيمة الموجودات الغير ملموسة لحاسمة التي تمتلكها الشركة والتي تسبب في نشوء تلك الظاهرة الاقتصادية المتمثلة بالإحتكار .
- ٢- هل يمكن تحديد الربح الإحتكاري وقياسه محاسبياً .

أهمية البحث :

ان اهمية موضوع البحث تنجم من تحول غالبية البلدان النامية الى إقتصاد السوق والذي يمثل صورة من الإقتصاد الرأسمالي والتي يمثل الإحتكار أحد مراحل ذلك الإقتصاد بأشكاله المختلفة سواء كانت إحتكار البيع أو الشراء أو إحتكار المطلق مما يولد أرباحاً إحتكارية والذي يؤثر بشكل أو بآخر على الإقتصاد الكلي لتلك البلدان مما ينبغي دراسة ظاهرة الإحتكار وتأثيرها في إقتصاديات تلك الدول والتي مازالت تحبوا لإيجاد موقع لها يعزز موقعها في إقتصاد السوق .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى :

١- تحديد العوامل المؤثرة على الإحتكار .

٢- إمكانية قياس تلك الظاهرة الإقتصادية (الربح الإحتكاري) محاسبياً .

إن فرضية البحث :

ان تحديد قيمة الموجودات الغير ملموسة الحاسمة والمسببة للاحتكار يمكن من خلالها قياس الربح الاحتكاري محاسبياً

المبحث الأول : مفهوم الإحتكار والعوامل المؤثرة فيه

مفهوم ظاهرة الإحتكار :

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الإحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الإحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الإحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الإحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضاً إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الإحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الإحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك. (كمال، ١٩٨٦، ص ٣٩)

والإحتكار هو التسلط على الأسواق وشراء ما بها من سلع وبضائع، وما يحتاجه الناس من ضروريات الحياة، وإدخار ذلك لوقت الغلاء، والتحكم في أسعارها، وبييعها بأثمان مرتفعة، وفي هذا الأمر تضيق وضرب بالمستهلكين، وفيها أكل أموال الناس بالباطل. يقول تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم". والإسلام حرم ذلك قال صلى الله عليه وسلم: "من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله و برئ الله منه"، وقال صلى الله عليه وسلم "المحتكر ملعون".

للاحتكار أنواع وصور متعددة فهناك احتكار البائع أو المنتج: وهو الأكثر شيوعاً ، وذلك لمن يتحكم في عرض كميات السلع في السوق وبالتالي في أسعارها ، وأحتكار المشتري: مثال المنتج الوحيد لسلعه معينة

لها خدمات ليس لها استخدام بدل فيكون محتكرا لشراء تلك الخامات. وتتنوع درجات ومستويات الاحتكار كما يلي:

١- الاحتكار الأحادي : حيث يتحكم فرد أو منشأة واحدة في الكمية المتداولة في السوق بيعا وشراء.
٢- احتكار القلة : حيث يتحكم عدد محدود في السوق وذلك بما لا يلغى القدرة لأى التحكمية منهم في السعر تماما ، وان قلت درجة الهيمنة أو التحكم لأى منهم عما يتحقق في سوق المحتكر الأحادي (العمر وآخرون ، ٢٠٠٢، ص ١٤) .

ويرى الباحثان ان مستويات الاحتكار في اغلب الدول النامية ومنها العراق هي احتكار قلة.
٣- المنافسة الاحتكارية : وهو وضع يتحقق ما بين الاحتكار والمنافسة الكاملة ، حيث يتعدد البائعون لسلمة واحدة وان كانت غير متجانسة الصفات فيما بينهم ، وفي هذه الحالة يحتفظ البعض منهم بتميز في نوعية السلعة أو صنعها أو درجة الجودة بما يتيح درجة من التحكم والتميز في السعر.
ويحقق المحتكر في جميع حالاته ارباح غير عادية (احتكارية) دون الاهتمام بجودة المنتج وذلك على حساب المجتمع ككل وبما يؤدي الى سوء استخدام الموارد.

والمنافسة الإحتكارية هي ..الأكثر واقعية ومنطقية وتعني ..

١- وجود عدد من المنتجين. ولكن كل منتج من المنتجين.. له إنتاج متميز عن الآخر وغالبا ما يكون بالعلامة التجارية .

٢- هي كيفية التمييز بين أنواع الطلب وذلك من أجل تقدير وتحديد حجم الإنتاج ، ومن ثم تستطيع تحديد مستلزمات ذلك الإنتاج والوقت المناسب (شموخ ، ٢٠١١ ، ص ٢٤) .

يرى الباحثان أنه وإن كان لا بد من الاحتكار فليكن احتكارا قانونيا في يد الدولة أو تحت إشرافها، إذ أن احتكار القلة من الأفراد أو الشركات خطر على الجمهور، وهذا أمر يبدو منطقيا، فإذا كان المحتكر -في الاقتصاد الحر - أن يشترط في تقدير أثمان سلعته، فإن المحتكر (متى كان شركة مملوكة للدولة) لا يكون إلا مجرد مشروع عام تعرف أثمان سلعه بالأثمان العامة، وهي أثمان يراعى فيها معيار التكلفة/ عائد .

العوامل المؤثرة في الربح الاحتكاري:

- ١- التكنولوجيا .
- ٢- الملكية الفكرية .
- ٣- القوانين .
- ٤- رؤوس الأموال .

أولاً : التكنولوجيا :

ومن أفضل التفسيرات لتوسع الشركات العملاقة في العالم التفسير الذي قدمه "ستيفن هاير"

"Stephen Hymer" الذي ركز على كون هذه الشركات قادرة على تحقيق معدلات ربح على استثماراتها في الخارج أعلى بكثير من معدلات الربح في داخل دولها في مجالات استثمارية. مماثلة ويرجع هذا الفارق الهام في الربحية إلى كون هذه الشركات تتمتع بدرجة عالية من الإحتكار للتكنولوجيا وللمعرفة التكنولوجية وللتنظيم والإدارة الحديثة وللخبرات والكفاءات المالية المتخصصة ، كما تتمتع بقدرة تمويلية هائلة داخل بلدها الأم وفي الأسواق المالية الدولية وداخل الدول النامية نفسها. ومع كل هذه المدخلات الإحتكارية " Monopolistic inputs" إذا جاز التعبير فبعد نقطة معينة فإن الشركة تبدأ بالتفكير بالنسبة لموقعها وحصتها في السوق الدولية ككل وليس في سوقها الأصلية في الولايات المتحدة أو في دولة أوروبية معينة وعندها تبدأ بالتخطيط لعملياتها على أساس الإمكانيات و المتطلبات المتاحة على مستوى العالم (كرم ، ١٩٩٠ ، ص ٧٥).

إن حقيقة كون غالبية الإختراعات المسجلة في الدول الأقل نمواً، والنامية، تعود لجهات أجنبية، لا تقلل من أهمية الدور المذكور لبراءات الإختراع، إذ دلت الدراسات أن الكثير من الدول، الغربية وغيرها، بنت انطلاقها الصناعية على استغلال وتطوير الإختراعات المستوردة في الخارج، ومن التجارب الأخيرة يمكن ذكر اليابان وكوريا فبعد الحرب العالمية الثانية، بنت اليابان إعادة انطلاقها على التكنولوجيا الأجنبية، بشكل خاص من اميركا، التي حصلت عليها بموجب تراخيص. ومنذ الستينات بدأت نسبة التكنولوجيا المطورة في اليابان تزيد، وفي عام ١٩٨٧ فقط أصبحت اليابان تصدر تراخيص تكنولوجية للخارج أكثر مما تستورد، ورغم هذا بقيت تستورد كما هائلاً من التراخيص، وقدّر أن اليابان بذلك استفادت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من الانفاق على البحث والتطوير في اميركا، أكثر مما استفادته أميركا ذاتها. وفي كوريا، لوحظ وجود توازي بين تسارع عملية التطور الاقتصادي الذي انطلق عام ١٩٦٢ وتزايد نسبة تسجيل براءات الإختراع والعلامات التجارية الأجنبية. وتجدر الإشارة تعتبر الدول الأقل نمواً والنامية أفقر الدول بالتكنولوجيا، وهذه الدول بحاجة لحدود دنيا من الأنماط التكنولوجية لتدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهي لن تستطيع توفير هذه الحدود الدنيا بدون استخدام التكنولوجيا وتوطينها وذلك يتم بشكل أساسي عن طريق الحصول على تراخيص لاستغلالها (دياب ، ٢٠٠١ ، ص ٣١) .

و يمكن حصر السمة الإحتكارية للتكنولوجية في العلاقات التجارية في:

* تبعية أغلبية الدول النامية للسوق الرأسمالي في تجارة السلع و الخدمات التكنولوجية.

* السيطرة الكاملة للشركات المتعددة الجنسيات في السوق الدولي للتكنولوجية و من تم التحكم في أسعارها (عبد المطلب، مرجع سابق ، ص ٣٧٤) .

يرى الباحثان يمكن أن يكون مستوى التطور التقني والتكنولوجي لإرتفاع درجة التركيز ووجود منشآت احتكارية كبيرة لتحقق أرباح مرتفعة وتمكين تلك المنشآت من انفاق جانب من تلك الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي.

ثانياً : الملكية الفكرية :

والإشارة إلى الملكية الفكرية تتفق مع قوانين مكافحة الإحتكارات جميعها تقريبا، وهي تعامل تراخيص التكنولوجيا باعتبارها " اتفاقات " وتفحصها للتحقق من خلوها من أية قيود أو إساءة استعمال كما في حالة أي

اتفاق آخر، وذلك باستثناء أن ما تمنحه الدولة للمخترعين من امتيازات قانونية حصرية قد يبرر وجود بعض القيود التي لا تكون مقبولة في سياقات أخرى .

وينبغي ملاحظة أن حقوق الملكية الفكرية قد أدت في عدة بلدان إلى ظهور مشاكل فيما يتعلق بالمنافسة . ونظرا إلى المشاكل المتعلقة بالمنافسة والناشئة عن ممارسة حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، رأت عدة بلدان مثل (إسبانيا) و (المملكة المتحدة) ، وكذلك الاتحاد الأوروبي، أن من الضروري وضع أنظمة محددة تتناول حقوق الملكية الفكرية من حيث صلتها بالمنافسة . واعتمدت الولايات المتحدة أيضا مبادئ توجيهية ترمي إلى مساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى التنبؤ بما إذا كانت وكالات الإنفاذ ستطعن في ممارسة ما بوصفها مانعة للمنافسة . ومن المهم أيضا أن يوضع في الحسبان الترتيب المتعلق بمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة في التراخيص التعاقدية والوارد في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فإن هيئات مكافحة الاحتكار تتناول مثل هذه المسائل كلما ظهرت لها آثار على المنافسة .

ومن أجل تشجيع عملية الابتكار ، يتعين السماح للمبتكرين تحقيق أرباح مجزية ، وإلا فإنهم لن يتحملوا مخاطر ومشقة ومصروفات السعي للوصول إلى إبتكارات مفيدة ، ولدى غالبية البلدان الآن قوانين تختص ببراءات الإختراع وغيرها من القوانين التي تحمي الملكية الفكرية التي تسمح للمبتكرين بالتمتع ، ولو مؤقتا ، باحتكار مبتكراتهم ، ويختلف الإقتصاديون بشأن الفترة التي يتعين أن تستمر خلالها تلك الحماية وخصوصاً على ضوء الآثار السلبية التي تنشأ عن أي إحتكار ... وهكذا. (http://econ.to- relax.net/t1034-topic,2010)

يرى الباحثان أن منح حقوق الملكية الفكرية يعمل على تشجيع خلق افكار جديدة، والفكرة هي ان الملكية الفكرية جاءت نتيجة تقديم حوافز مادية لتوليد افكار .

ثالثا : القوانين

أغلب القوانين التي صدرت حول ظاهرة الإحتكار ومنها ما اصدرت الامم المتحدة والذي يدعو الحكومات إلى القيام، في أثناء المشاورات المقبلة في اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي، بتوضيح نطاق أو تطبيق قوانين وسياسات المنافسة لديها بغية تحسين الفهم المتبادل للمبادئ والإجراءات الفنية لقوانين وسياسات المنافسة . وفي سياق هذه العملية، قد ترغب الحكومات في بحث ما يلي:

١- طريقة تطبيق قوانين وسياسات المنافسة على أنشطة الدول مثل تنظيم مشاريع الدولة، واحتكارات الدولة، والاحتكارات الطبيعية والمشاريع التي تمنحها الدولة حقوقاً حصرية .

٢- تضع الحكومات مجموعات برامج مخفزة للأسواق . وتشمل هذه الممارسات المانعة للمنافسة التكتلات الاحتكارية التي تؤثر على المشتريات العامة والقطاعات التي يستخدمها الفقراء والفئات المحرومة استخداماً غير متناسب، مثل قطاعي النقل والرعاية الصحية .

٣- أشار بعض المندوبين إلى أدوار الأونكتاد ومنظمات أخرى مثل شبكة المنافسة الدولية في تعزيز وتيسير الربط الشبكي بين سلطات المنافسة بغية التشجيع على توطيد التعاون والتنسيق في حالات التكتلات الاحتكارية والاندماجات الدولية . وأوصى مندوب بزيادة الحوار بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق

بقضايا المنافسة.

٤- وشرعت الجلسة في مناقشة ورقتي المعلومات الأساس ية المعنوتين : " العقوبات وسبل الانتصاف المناسبة " (TD/RBP/CONF.7/5) استخدام برامج التساهل أداة لإنفاذ قوانين المنافسة ضد التكتلات الاحتكارية القوية في البلد النامية (TD/RBP/CONF.4) وتبرز السطور التالية مناقشات الخبراء والعروض المقدمة في سياق كل ورقة من ورقتي المعلومات ونقاط النقاش الأساسية .

٥- وأثيرت تساؤلات بشأن ما إذا كان ينبغي أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أقدم الولايات القضائية التي طبقت قوانين لمكافحة الاحتكارات وأدخلت العقوبات المدنية والجنائية، نموذجًا يمكن نقله إلى نظم أخرى لحماية المنافسة.

٦- لا يوجد لبعض البلدان النامية نظام للتساهل، لكن طبقت الغرامات المرتفعة فضلا عن تجريم سلوك التكتلات الاحتكارية كوسيلة للردع . ففي زامبيا لا، لا يوجد نظام للتساهل، لكن التكتلات الاحتكارية تعاقب بفرض غرامات تصل إلى ٢ مليون دولار وبتجريم سلوك التكتل الاحتكاري . وبالنظر إلى إمكانية تطبيق العقوبات الجنائية، فإن ثمة حاجة إلى تقديم أدلة لا يرقى إليها الشك لتلبية المعيار الجنائي (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ص٧-٣٥).

أن بعض الاتفاقات يكون حجمها من الصغر بحيث لا تسبب أي أذى حقيقي للمنافسة ولا تكون، بالتالي، محل قلق حقيقي للسلطات المعنية بالمنافسة (ينبغي تمييزه عن مفهوم بعض الاتفاقات الأخرى التي لها سمات مانعة للمنافسة والتي قد تستحق مع ذلك أن تستثنى بسبب سمات أخرى تعوض عنها . وقد تم الاعتراف بكلا المفهومين في قانون كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي) (معاهدة روما ، ١٩٩٥). ويرى الباحثان أن وجود قوانين قد تشجع على ظاهرة الإحتكار بهدف حماية الملكية الفكرية وحقوق الإختراع وبشكل واسع قد تعوض القوانين التي تنادي بمنع الإحتكار.

رابعاً : رؤوس الأموال :

قامت المرحلة الاحتكارية من الطور الرأسمالي على تراكم ريبو وإستقطاب رؤوس الاموال ، فالتراكم المادي بكل أنواعه أدى الى إمكان تعاظم حجم الاموال هنا وهناك لدى بعض الرأسماليين ، والى بروز ظاهرة تبعية عدد من رؤوس الاموال الى مركز رأسمالي قوي (الى بروز إستقطاب رؤوس الاموال).

وكان للمصارف دور حاسم في تحقيق تلك الظواهر الاحتكارية . وقد تحولت هذه المؤسسات في مرحلة الإحتكار من دور الوسيط المتواضع الذي كان يكتفي بالقيام بالاعمال المصرفية البحتة كفتح حساب تسليف وتحويل الخ الى دور المشرف على مجمل النشاط الاقتصادي في كل بلد والمتدخل في الكبيرة والصغيرة فيه والمخضع لجبروته كل صاحب مشروع أو شركة أو إحتكار .

وامتزج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي وإختفت الحدود بينهما : تنوعت أعمال السفتجة وتعددت وتوسعت بالمقابل رؤوس الاموال الصناعية والتجارية (حتى الزراعية في كثير من الاحيان سيما في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية) الى أسهم وصكوك تقع في خزائن المصارف أو تجري في أروقة

البورصات ، وكان هذا الظرف الجديد ملائماً كل الملائمة للصيرفة اليهود في الاعمال المصرفية فتمكنوا لذلك من احتلال مكان مرموق في قيادة الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري ، أي في قيادة وتوجيه الامبريالية بكل أشكالها وظروفها العالمية (www.albizri.com,2013) .

ولقد لوحظ أنه بالرغم من صدور قوانين تحريم الاحتكار في كثير من دول النظام الرأسمالي مثل قانون ١٧ حزيران ١٨٩١ وقانون التفرقة بين الاتفاقات الاحتكارية الحسنة والسيئة ١٩٢٦ في فرنسا، وقانون شيرمان *Act Sherman* في الثاني من تموز عام ١٨٩٠، وقضى بمحاربة اتفاقات قيام الاحتكارات، وقانون /١٩١٤/ الصادر عن حكومة فيمان *Weiman* الألمانية بداية الحرب العالمية الاولى الذي يجيز حل كل احتكار من قبل وزير الاقتصاد الذي شكل محكمة سميت «الكارتل» وعلى الرغم من كل هذه القوانين التي انصبت على محاربة الاحتكار، تغير الحال في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد شجع قانون صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في أول عهد الرئيس فرانكلين روزفلت ١٩٣٣ نشوء الاحتكار، (www.alukah.net) ويرى الباحثان أن القانون المذكور ذهب إلى حد إنشاء الاحتكار الإجباري. وفي ألمانيا تكرر الأمر بعد صعود هتلر إلى الحكم ١٩٣٣. وفي فرنسا شجع المشرع ما بين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ تكوين جماعات الاستيراد وإقامة اتفاقيات بين المنتجين.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه قياس الربح الإحتكاري محاسبياً :

للاحاطة بالمقومات العلمية للقياس المحاسبي يفترض ايضاح ماياتي نقلا عن مطر (مطر ، ٢٠٠٤ ، ١١٤) .

مفهوم عملية القياس المحاسبية :

ينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام الى (Campell) الذي عرفها وكما جاء بها مطر " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعي يتم إكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة " . لكن (Steven) أضاف بعداً رياضياً الى تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي :

" يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي " .

ويرى الباحث إستناداً الى التعريفين لعملية القياس المحاسبي التي ساقها كل من Steven و Campell بأن الربح الإحتكاري الذي يمثل الخاصية محل القياس تنطبق عليها الموصفات التعريفين أعلاه . فبطبيعة الحال وحسب ماساقه *Campell* فإبإمكان أن نفترن أعداد تمثل مبالغ نقدية بأشياء تعبر عن ظاهرة إقتصادية كالاختكار من خلال قياس الربح الإحتكاري إستناداً الى آليات يتم التوصل إليها بطريقة غير مباشرة بمعنى ناتجة من آليات تقيس بها خاصية بصورة مباشرة (الربح المحاسبي) لتوصل من خلالها الى قياس الربح الإحتكاري .

أما بصدد تعريف Steven لعملية القياس ومدى ملائمة مع قياس الربح الإحتكاري الذي يمكن قياسه بموجب نماذج رياضية سيلجأ اليها الباحث لاحقاً .

ان الباحثان يذهب الى ان خطوات عملية القياس تشمل مراحل التسجيل والتخصيص وتشغيل أو

معالجة هذه القياسات خصوصاً إذا ما أدركنا أن الربح الإحتكاري يتحدد قياسه من خلال قياسات مشتقة تنتج من معالجات قياس الربح المحاسبي كما سيرد لاحقاً . وتأسيساً لما جاء أعلاه حول مفهوم عملية القياس المحاسبي هناك خطوات ينبغي الأخذ بها لعملية القياس المحاسبي .

١- تحديد الخاصية للقياس المحاسبي :

تمثل الخاصية محل القياس حدث إقتصادي آخر على المركز المالي للمنشأة وينبغي على المحاسب تحديد تلك الخاصية بصورة دقيقة كما أسلفنا في أعلاه حول التبويب كأحد مراحل القياس المحاسبي ، ولاشك أن ظاهرة الإحتكار تشكل حدث إقتصادي يؤثر على المركز المالي للشركة الأمر الذي يتطلب تحديد الخاصية له محل القياس الذي يعتبر الربح الإحتكاري هنا ، الذي يدخل ضمن نطاق الربح المحاسبي للشركة .

أن الربح الإحتكاري (الخاصية محل القياس) من الصعوبة بمكان إستخراجها وفق الإجراءات التقليدية المحاسبية كما أسلفنا في هذا المبحث لكن لا تمنعنا تلك التقاليد بالمضي قدماً لتحديده حيث يتفق الباحثان ما ذهب اليه (Devine) حول ذلك إذ يقول :

" أن الحرص المبالغ فيه من جانب المحاسبين على التمسك بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي ، ليس سوى وسيلة يدارون بها عدم إتفاقهم حول مفاهيم الخواص والأحداث المطلوب فهم قياسها لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم والمبادئ ، إنما يهدفون الى درء المسؤولية التي قد تترتب عليهم من جراء الأخطاء المحتملة في عملية القياس " (Devine, Thomas, 1966, pp:13-) (26) .

٢- تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس :

إذا كان الغرض من عملية القياس هو تحديد المحتوى الكمي للحدث فحينها يتم اللجوء الى المقياس النسبي والتي يستخدم المحاسب في عملية القياس خاصية التعدد النقدي للحدث الإقتصادي والتي تمثل وحدة النقد والتي تلائم الخاصية محل القياس والتي تمثل الربح الإحتكاري .

٣- تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس :

يعتمد أسلوب القياس المتبع في عملية القياس المحاسبية على الهدف من عملية القياس فإذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبياً فقط ، حينئذ لا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة أو الأساسية ، أما فيما عدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر والذي بموجبه تحدد قيم القياسات ، في إطار ما يسمى بعملية الإحتساب المبنية على علاقات رياضية . (Don.W.Vickery, 1970, pp: 731-743)

وفي الفقرة التالية سنوضح أهم أساليب القياس المحاسبي وأين محل قياس الربح الإحتكاري ضمن تلك الأساليب .

ثالثاً : أساليب القياس المحاسبية :

بوجه عام توجد ثلاثة أنواع لأساليب القياس المتبعة في عملية القياس المحاسبية وهي :

١- أساليب قياس أساسية أو مباشرة .

٢- أساليب قياس مشتقة أو غير المباشرة .

٣- أساليب قياس تحكيمية . (I bid,pp:731-743)

١- أساليب القياس الأساسية أو المباشرة :

بموجب هذا الأسلوب يمكن قياس الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة الى عملية إحتساب من خلال وجود علاقة رياضية بين الخواص محل القياس .

ويذكر مطر أن عملية الثبوت المحاسبي من أوسع المجالات إستخداماً لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، إذ بدون الحاجة الى إستخدام الأرقام يكن إستخدام الخاصية المتخذة أساساً للتبويب كمقياس بموجبه يبوب الحدث الإقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي اليها وفق تلك الخاصية كأن يبوب أصل في فئة الاصول الثابتة أو مصروفاً في فئة المصروفات المتغيرة وهكذا (مطر ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٥).

٢- أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة *Derived or Indirect Method* :

يقول مطر عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الإقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة ، حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة .

وقد إزداد إعتداد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية ، لأن عملية تشغيل البيانات بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد الى حد كبير على عملية التحليل التي لايمكن إنجازها بدون عملية الإحتساب والتي هي بمثابة الأساس التي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة ، ولايمكن لعملية القياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة . (مصدر سابق ، ص ١٢٥)

٣- أساليب القياس التحكيمية : *Arbitrary Methods*

في مجال وصفه لهذا النوع من القياس يقول (*Ijiri*) تكون أساليب القياس تحكيمية في الظروف التالي:
أ- إذا لم توجد قواعد منطقية (*Logical Rules*) تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس ، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الإعتداد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس ، يمثل فعلاً القيمة الفعلية للخاصية محل القياس .

ب- وترتيباً على ما سبق تزداد الفرص لإحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف.

(A.A.A,OP,Cit:p:22)

ويؤكد مطر بأنه تدرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس ، فمثلاً في قياس قيمة أصل معين من أصول المشروع توجد أمام المحاسب بدائل مختلفة لقياس هذه القيمة يؤدي كل منها الى نتيجة تختلف عن النتائج المحققة بالبدايل الأخرى ، وإختيار أي بديل منها يخضع في الغالب

لإجتهاادات شخصية أو تحكيمية من قبل المحاسب . (مطر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧)

وتأسيساً لما جاء أعلاه يرى الباحثان أن عملية قياس الربح الإحتكاري تندرج تحت أسلوب القياس المشتق الذي بموجبه تتحدد قيم القياسات بطريقة غير مباشرة مبنية على نماذج رياضية لأنها ليست مجرد حدث إقتصادي تاريخي يعتمد المحاسب في قياسه على أساليب بسيطة من النوع المباشرة إضافة الى ذلك من المحتمل دخول عمليات قياس تحكيمية الى جانب القياسات المشتقة في تحديد الربح الإحتكاري من خلال إختيار البديل من بدائل النماذج الرياضية التي تحدد ذلك الربح والتي يخضع أغلبها للإجتهاادات .

وفيما يلي الإطار المفاهيمي لقياس الربح الإحتكاري على ضوء ما جاء اعلاه .

المفهوم
الربح الإحتكاري هو إقتران أعداد تمثل مبالغ نقدية تعبر عن ظاهرة إقتصادية بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية (ويشكل جزءاً من الربح المحاسبي الذي ينتج من أحداث إقتصادية ماضية تمثل نتيجة نشاط الشركة) يقاس بطريقة غير مباشرة تنتج إبتداءً من قياسات خواص تقاس بطريقة مباشرة (الربح المحاسبي هو الفرق بين إيرادات و مصروفات .

القياس
١- تحديد الخاصية محل القياس :

الإحتكار حدث إقتصادي يؤثر على المركز المالي للشركة ينبغي تحديد الخاصية له محل القياس (الربح الإحتكاري) والذي يدخل ضمن نطاق الربح المحاسبي للوحدة الإقتصادية .

٢ - تحديد نوع المقياس المناسب له :

المقياس النسبي المستند على خاصية التعدد النقدي للحدث الإقتصادي والتي تمثل وحدة النقد .

٣- أسلوب القياس المناسب له :

- أ- أسلوب القياس المشتق .
- ب- أسلوب القياس التحكيمي .

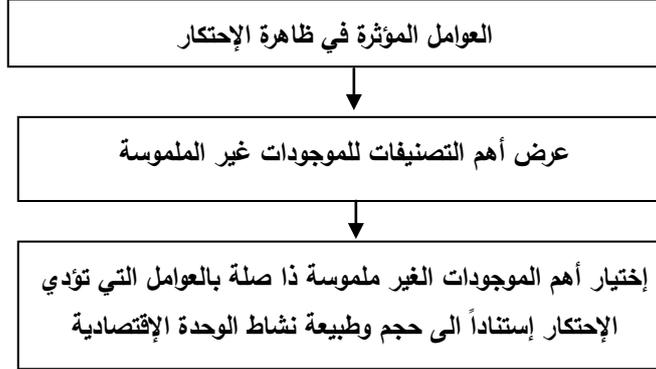
أساليب القياس المحاسبي
أ- أسلوب القياس المشتق ، من قياسات تقليدية (ربح محاسبي) .
ب- أسلوب القياس التحكيمي : تدخل عمليات قياس تحكيمية الى جانب القياسات المشتقة في تحديد الربح الإحتكاري من خلال إختيار بديل من بدائل النماذج الرياضية .

مما جاء في أعلاه يرى الباحثان أنه يمكن اللجوء الى القياس الغير المباشر لقياس الربح الإحتكاري إستناداً الى أساليب غير مباشرة ومشتقة لقياس الأصول الغير الملموسة التي تكون العوامل المؤدية لظاهرة الإحتكار والمذكورة في المبحث الأول والتي تشكل أهمية قصوي في خلق قيمة مضافة للشركة قد تترجم الى

خلق أرباح إحتكارية إضافية فوق العادية .

وإنطلاقاً من العوامل المؤثرة في الإحتكار والتي تتمثل بالتكنولوجيا والملكية الفكرية والقوانين و رؤوس الأموال سيركز الباحث على بعض الموجودات الغير ملموسة التي لها علاقة بتلك العوامل وإستناداً الى حجم وطبيعة نشاط الوحدة الإقتصادية والقيمة الإضافية للوحدة الإقتصادية وفق المخطط الإجرائي الآتي:

الشكل (١) علاقة بعض الموجودات غير ملموسة بالعوامل المؤثرة في الإحتكار



المصدر : من إعداد الباحثان

إنعكاس ظاهرة الإحتكار على قيمة الوحدة الإقتصادية :

ان الشركة تكون محتكرة إذا إستطاعت أن تفرض الأسعار التي ترغب فيها لعدم وجود شركات أخرى لمنافستها حيث عرف موقع ويكيبيديا الإحتكار في القطاع الخاص " هو عندما تحدد الشركة نفسها سعر المبيع حسب الطلب وفي نفس الوقت تستطيع تعديله حسب كمية الإنتاج (ar.wikipedia.org/ wiki)
وعليه نستطيع القول أن المحصلة النهائية للشركات المحتكرة هو زيادة أسعار أسهمها بالسوق بأسعار فوق العادية ساعدت في زيادة قيمة الشركة بسبب ظاهرة الإحتكار والتي نشأت من تأثير عوامل عديدة سبق وبحثناها سابقاً (التكنولوجيا ، الملكية الفكرية ، رؤوس الأموال الضخمة ، القوانين) .
وكما ذكرنا في المبحث السابق بوجود عناصر محفزة وتجسد تلك العوامل المؤثرة في نشوء الإحتكار وأهمها بعض مكونات الموجودات غير ملموسة والتي لا مناص من بحث جوانب منه قيمة تلك الموجودات لمعرفة مدى فاعلية تأثيرها في العوامل المنشأة لظاهرة الإحتكار .
أن الأصول غير ملموسة تساهم في زيادة قيمة الوحدة الإقتصادية حيث يؤكد Lev أن الموجودات الغير ملموسة تخلق قيمة إذا إستجابت للمقاييس التالية : (Lev , 2001 , p: 27)

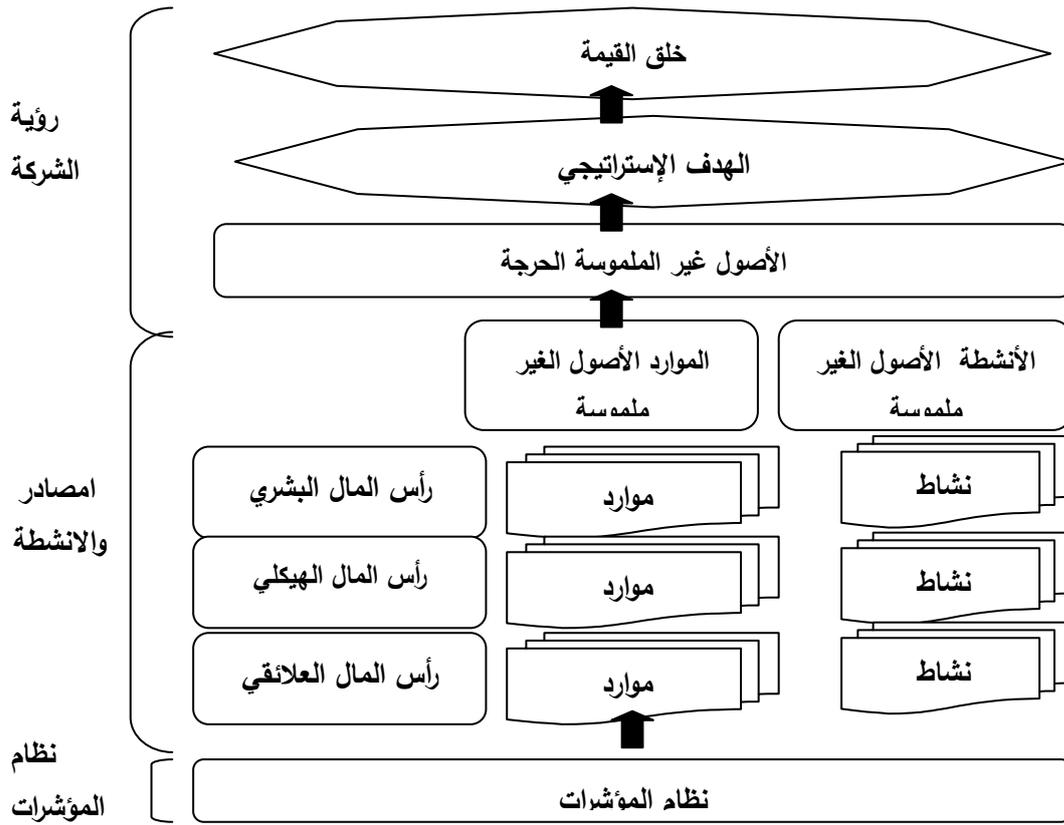
تحديد عناصر الموجودات الغير ملموسة والتي تشكل العوامل المؤثرة في نشوء ظاهرة الإحتكار

تواصل مع ما ورد في المبحث السابق فإن التركيز هنا سينصب على الموجودات الغير ملموسة والتي لها علاقة بحجم و نوعية الوحدة الإقتصادية التي تملك قوة إحتكارية في السوق وتمثل أنواع الموجودات الغير ملموسة التي تصنف حسب إنتمائها الى رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي

والحقوق الفكرية والتكنولوجيا والزيائن وسوف نوصفها بالموجودات الغير ملموسة الحاسمة تميزاً عن الموجودات الغير ملموسة الأخرى وأن ما يؤيد ما ذهبنا اليه هو أن تلك الموجودات الغير ملموسة سواء كانت موارد أو أنشطة لها من الأهمية بمكان كونها فاعلة في تنفيذ الهدف الإستراتيجي للوحدة الإقتصادية وبالتالي تكوين قيمة إضافية لها وحسب المخطط أدناه :

الشكل (٢)

مخطط لعرض تقارير رأس المال الفكري



(Capitalwww.urjc.es/innotec/tools/Intellectual)

ويرى الباحثان اضافة ثلاث فئات اخرى الى الموجودات الغير ملموسة في الشكل اعلاه هي الحقوق الفكرية والتكنولوجية والصلة بالزيائن كونها ايضا تمثل موجودات غير ملموسة حاسمة تؤدي الى الإحتكار وخير دليل على ما ذهبنا اليه هو ماوردته دراسة لعشر شركات سويدية ودانماركية تؤكد ذلك من خلال الجدول الاتي:

الجدول (١)

عارضه حسابات القياسات للرأس المال الفكري

الفئة / النموذج	"ماذا هناك": المعلومات الإحصائية	"ما يتم": الأرقام الرئيسية الداخلية	"ماذا يحدث": تأثير الأهداف



الموارد البشرية	* الأقدمية * التعليم * تكاليف التعليم	* مشاركة العاملين مع خطة التنمية * عدد أيام التنمية لكل موظف * تكاليف التعليم لكل موظف	* رضا العاملين * دوران الموارد البشرية * الزيادة القيمة لكل العامل
الزبائن	* توزيع دوران في الأسواق والمنتجات * نفقات التسويق	* العملاء لكل موظف * نفقات التسويق لكل تكلفة DKK * التكاليف الإدارية لكل التسويق DKK	* رضا الزبائن * تكرار الشراء * الزبائن مع العلاقات بعيدة المدى
تكنولوجيا	* إجمالي استثمارات تكنولوجيا المعلومات * عدد من الداخلية / الخارجية تكنولوجيا المعلومات الزبائن	* PC لكل موظف * نفقات تكنولوجيا المعلومات لكل موظف	معرفة تكنولوجيا المعلومات
العمليات	* تكاليف كل عملية * الموارد البشرية التوزيع من خلال عمليات * استثمارات في مجال البحث والتطوير والبنية التحتية	* قيادة الوقت * تطوير وقت المنتجات * تشغيل النفقات للوحدات التنظيمية الجديدة	* معدل خطأ * وقت الانتظار * الجودة * سمعة الشركة

(R.K.Mishra & Shital Jhunjunwala, 2009, p:93)

إن ما جاء أعلاه في المخطط و الجدول يعزز رأينا بتحديد الفئات الستة للموجودات الغير ملموسة لما تتضمنه من موجودات حاسمة تضيف قيمة للوحدة الاقتصادية ولما تسببه من عوامل تنشأ ظاهرة الإحتكار وبالتالي الربح الإحتكاري .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

يرى الباحثان ان شركات الهاتف النقال في العراق تمثل شركات احتكار القلة ومنها شركة اسيا سيل والتي ستمثل عينة البحث

نبذة عن شركة آسيا سيل للإتصالات :

أولاً : الإسم : شركة آسيا سيل للإتصالات مساهمة الخاصة .

تحمل آسيا سيل رخصة تشغيل مدتها ١٥ سنة أصدرتها هيئة الإعلام الإتصالات في عام ٢٠٠٧ مخولة الشركة ببناء وتشغيل شبكة إتصالات نقالة في جميع أنحاء العراق ، حققت آسيا سيل تغطية على المستوى الوطني لشبكتها بحلول عام ٢٠٠٩ ، وتغطي حالياً %٩٩ من إجمالي سكان العراق .

أدرجت أسهم شركة آسيا سيل في سوق العراق للأوراق المالية في كانون الثاني ٢٠١٣ في طرح هو الأكبر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمته ١.٢٢ مليار دولار أمريكي ويتكون رأسمال الشركة من ٢٧٠ مليار سهم بقيمة إسمية ١ دينار عراقي ، قيمة رأس مال الشركة السوقية تقربياً ٥ مليارات دولار في وقت الطرح ، . شركة آسيا سيل هي شركة الإتصالات الأولى في العراق التي قامت بالوفاء بشروط الترخيص بإدراج %٢٥ من رأسمالها في سوق العراق للأوراق المالية .

ثانياً : مركز الشركة : العراق – السليمانية – ولها الحق أن تفتح الفروع داخل العراق وخارجه.
ثالثاً : غرض الشركة وطبيعة العمل : تهدف الشركة الى مساهمة الفعالة في تنمية الإقتصاد الوطني وتطوير قطاع الإتصالات في عموم العراق وفقاً للتطورات والإسهام في تنشيط هذا القطاع عن طريق توظيف رأس المال الوطني وخبرة القطاع الخاص خدمة للإقتصاد الوطني وبالتنسيق مع خطط وبرامج التنمية في العراق والدخول في مشاريع وتعهدات وعقود ومقاولات في مجال الإتصالات بمعناها الواسع ونصب شبكات الهاتف النقال والأنترنيت وجميع الأنواع الأخرى من الإتصالات السلكية واللاسلكية والمشاريع الأخرى الداخلة ضمن إختصاص الشركة.

وفي سبيل تحقيق غرضها ونشاطها القيام بما يأتي :

١- إجراء المعاملات القانونية وإبرام العقود والتصرفات التي تراها مناسبة لتنفيذ أغراض الشركة والدخول في التعهدات والمناقصات والمزايدات مع جميع الجهات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية والجمعيات والأشخاص المعنوية والطبيعية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الخيرية العاملة في العراق وخارجه.

٢- تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة مما تقتضيه أعمال الشركة كالمعامل والمكائن والمعدات والآلات الخاصة والآلات الهندسية المستخدمة ووسائل النقل وغيرها من الأموال وتسجيلها بإسم الشركة وبيعها ورهنها وتحسينها وصيانتها لتحقيق أهداف الشركة.

٣- فتح الحسابات الأصولية كافة لدى المصارف .

٤- شراء وبيع وإيجار وإستئجار الأموال المنقولة وغير المنقولة وتسجيلها بإسم الشركة .

٥- الإشتراك بتأسيس الشركات المماثلة لنشاطها والإندماج والضم والإكتتاب بها وشراء الأسهم فيما إذا كان هذا ضرورياً وملئماً لنشاط الشركة .

٦- الإشتراك في كافة المعاملات والعقود التي تراها مناسبة ولازمة للوصول الى أغراض الشركة .

٧- مراجعة المصارف والمؤسسات المالية وفتح الحسابات بإسم الشركة.

٨- طلب القروض من المصارف سواء أهلية أو حكومية أو محلية أو أجنبية أو من المؤسسات المالية والجهات القطاعية الأخرى .

٩- تنظيم وسحب وإصدار وتظهير كافة الصكوك والسندات والكمبيالات والأوراق المالية والسندات الشحن أو أي وثيقة أخرى صالحة للنقل أو التداول .

١٠- شراء وتمليك وإستغلال أي حق أو علامة تجارية أو إعطاء الأذن للغير .

١١- إيجار وإستئجار وشراء وإستيراد أية مواد وبضائع أو عدد أو الآلات تخص حاجة الشركة ونشاطها وإجراء كافة التصرفات الناقلة للملكية .

١٢- لها الحق الإستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية وإستخدام العاملين العرب لخدمة أغراض الشركة .

رابعاً : رأسمال الشركة : (٢٧٠,٠١٢,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وسبعون ملياراً وإثنا عشر مليون دينار عراقي مقسمة الى (٢٧٠,٠١٢,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وسبعون ملياراً وإثنا عشر مليون سهم بقيمة السهم الواحد

دينار عراقي واحد.

خامساً : يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة سبعة أعضاء أصليين ومثلهم إحتياط تنتخبهم الهيئة العامة (www.asiacell.com) .

نماذج قياس الموجودات الغير ملموسة والتي تمثل العوامل المؤثرة في ظاهرة الإحتكار تمهيداً لقياس الربح الإحتكاري :

توجد نماذج عديدة لمداخل القياس للموجودات الغير ملموسة وينظر الباحثان يمثل المدخل الذي إقترحه Sveiby نقلاً عن جابر من المداخل الموضوعية وكالاتي :
(Sveiby,2001,p:163) من (جابر ، ٢٠١٠ ، ص٧٦)

١- نماذج رأس المال المعرفي المباشرة : بموجب هذه النماذج تحدد مكونات الأصول غير الملموسة أولاً ومن ثم تثمن لتقدير قيمتها النقدية ، ومن الأمثلة على هذه النماذج طريقة بروكر التكنولوجي (Brooking ,1996) ، وطريقة الإستشهاد ببراءات الإختراع الموزونة (Citation-weighted patents) (Bontis ,1996) .

٢- نماذج رسملة السوق : الفرق بين القيمة السوقية المرسملة للشركة وحقوق المساهمين يحسب كقيمة للأصول غير الملموسة ، ومن أمثلة هذه النماذج نسبة القيمة السوقية الى الدفترية وأنموذج (Tobin's Q) .

٣- بين نماذج العائد على الأصول : تتضمن هذه المجموعة نماذج قياس مالية مختلفة والتي تعتمد العلاقة الأصول غير الملموسة والربحية ، ومن أمثلتها أنموذج القيمة الإقتصادية المضافة (Stewart,1995) ، وكذلك أنموذج اللاملموسات المحسوبة لذات الكتاب عام ٢٠٠١ ، وأنموذج تحديد كلفة المورد البشري (johanson,1999) .

٤- نماذج بطاقات الأداء : بموجبها تحدد عناصر أو مكونات الأصول غير الملموسة أولاً ومن ثم تقويم بإستعمال مقاييس غير مالية رئيسية ، ومن أمثلتها أنموذج (Skandia Navigator) (Edvinsson & Malone, 1997) وأنموذج لوحة أداء سلسلة القيمة (Lev,2002) وأنموذج بطاقة الأداء المتوازن (Kaplan & Norton,1996) .

إختيار البديل المناسب لقياس الموجودات الغير ملموسة تمهيداً لقياس الربح الإحتكاري للوحدة الإقتصادية:
نرى من النماذج في المبحث السابق ميزات متفاوتة ، فبالنسبة للنموذج الأول لا يمكن تعميمه على جميع أنواع الموجودات الغير ملموسة أما الثاني والثالث ذات التقييم النقدي يكون مفيدة في حالة إكتساب الأصول الغير ملموسة وإمكانية التقييم سوق الأوراق المالية " وهي جيدة في حالة المقارنة بين الشركات ضمن الصناعة واحدة وتستطيع تلك النماذج من التقييم المالي الجيد لتلك الموجودات ، وتجدر الإشارة هنا الى أن النموذجين بنيت وفق القواعد المحاسبية المثبتة وهي سهلة التعامل مع المحاسبين .

ألا إنه على النموذجين المنوه عنهما بأنهما يتعاملان بالقياس النقدي حصرياً مما تصبح سطحية وغير ذات عمق ، إضافة الى إقتران نموذج *ROA* بمعدل الفائدة السائدة وتقاس فقط على مستوى الوحدة الاقتصادية دون الإكتراث بالمستويات الإدارية الأدنى .

أما بالنسبة للنموذج الأخير من القياس فيمكن أن يصدر الوحدة الاقتصادية بمواصفات تفسيرية وتوضيحية عرضاً عن المقاييس المالية ويمكن تطبيقه بأي مستوى للوحدة الاقتصادية ، ومن ميزته تطبيقه أكثر سرعة وأكثر دقة فيما لا تحتاج القياس ضمن الشروط المالية ، ويعاب على النموذج أنه تعتمد على الكلام ويمكن تعديل القياس لكل وحدة اقتصادية ولأي غرض والمقارنة بين الوحدات جداً صعبة .

وهذا النموذج ليس باليسير أن تتم الموافقة عليه من قبل المجتمع والمدراء خصوصاً الذي يرون كل شيء من منظور مالي بحت أضف الى ذلك أن هذا المدخل يولد بحار من البيانات والتي تكون صعبة من ناحية تحليلها وإيصالها (R.K.Mishra,S.J,2009,p:49) .

ما جاء أعلاه يرى الباحثان أن النموذجين الثاني والثالث لقياس الموجودات الغير ملموسة أفضل أن تبحث لأغراض البحث خصوصاً وإنها متوافقة مع القواعد المحاسبية فضلاً عن إقتصارها على القياس النقدي فيها .

لكن أي من النماذج نختار؟ هل نماذج رسملة السوق أم نماذج *ROA* ؟ وكلاهما يستعملان مقاييس مالية . لو حللنا الأنموذج الثاني (نماذج رسملة السوق) لوجدنا ان من الأمثلة عليه هي نسبة القيمة السوقية الى الدفترية وطالما أحد المتغيرات النسبة تعتمد القيمة السوقية ، لذا إفتقدت هنا الموضوعية لأن السوق في البيئة العراقية غير كفوءة وذهب بعضهم الى إستبدالها بقيمة المستوى العام للأسعار والذي تحوم حوله الشبهات لإفتقاره الموضوعية العلمية كون إقتصادنا لايزال غير مستقر .

وتأسيساً لما جاء أعلاه يرى الباحث أن النموذج *ROA* هو الأفضل في الإعتماد عليه لقياس الموجودات الغير ملموسة أما بقية النماذج التي تدخل ضمن هذه الفئة قسم منها يعتمد على متغيرات إقتصادية بحتة ككلفة رأس المال عند قياس أنموذج القيمة الاقتصادية المضافة *EVA* .

ب- تطبيق الأنموذج على الشركة :

١- بعد الرجوع الى الكشوفات المالية للشركة في ٢٠١٢/١٢/٣١ لتحديد أبرز الموجودات الغير ملموسة الحاسمة إستناداً الى ما تم التوصل اليه بجانب النظري (في المبحث الثالث من الفصل السابق) وجد أن رسوم الترخيص ضمن كشف النفقات الإيرادية المؤجلة وبمبلغ ٩٨٦٢٤٦١٩٥ دينار كرصيد في نهاية الفترة .

٢- تم إختيار طريقة القيمة اللاملموسة المحسوبة (*Calculated Intangible Value (CIV)*) وهي أحد نماذج طريقة العائد على الأصول (*ROA*)) وسيتم اختيار شركات القطاع الخدمي

- المدرجة في سوق العراق للاموال المالية كون عينة البحث ضمن شركات القطاع الخدمي.
- ٣- إن آلية قياس الربح الإحتكاري لشركة آسيا سيل في نهاية عام ٢٠١٢ ستتم وفق بديل قياس القيمة الإضافية للموجودات الغير ملموسة الحاسمة والتي تمثل هنا رسوم الترخيص للشركة .
- وبموجب أنموذج (CIV) يتم التوصل الى القيمة للموجودات الغير ملموسة وحسبما جاء به ستيوارت (Stewart, 1997, p:26) وعلى ضوءها سيتم إستنتاج القيمة الإضافية للموجودات الغير ملموسة الحاسمة والتي تضاف الى قيمة الوحدة الإقتصادية ليتسنى تحديد الربح الإحتكاري ضمن الربح المعلن لها في القوائم المالية وفق ما يأتي :
- أ- يتم إحتساب متوسط الأرباح السنوية قبل الضريبة للشركة ولمدة ٣ سنوات .
- ب- يتم إحتساب متوسط قيمة الأصول ملموسة لنفس الفترة .
- ج- يتم إستخراج العائد على الأصول (ROA) وكالاتي :
- $$ROA = \text{متوسط الأرباح قبل الضريبة} \div \text{متوسط قيمة الأصول الملموسة}$$
- د- مقارنة العائد على الأصول الملموسة للشركة المعنية (ROA) مع العائد على الأصول للخدمات، وإذا كان (ROA) للشركة أكبر من (ROA) للخدمات تنتقل الى الخطوة اللاحقة .
- هـ- يتم إستخراج الزيادة في العائد وكالاتي :
- الزيادة في العائد = الأرباح قبل الضريبة - (معدل العائد على الأصول للخدمات × قيمة الأصول الملموسة للشركة) .
- و- إن الزيادة في العائد في الخطوة السابقة ناتجة من جميع الموجودات الغير ملموسة وعليه فإن الزيادة في العائد الناتج من الموجودات الغير ملموسة الحاسمة والتي تعبر عن الربح الإحتكاري ممكن إستنتاجها كالاتي :
- الزيادة في العائد الناتج عن الموجودات الغير ملموسة الحاسمة =
- $$\text{الزيادة في العائد} \times \text{قيمة الموجودات غير الملموسة الحاسمة}$$
- قيمة اجمالي الموجودات غير الملموسة
- = الربح الإحتكاري

وسنحاول فيما يأتي تعويض الخطوات أعلاه بالأرقام المستمدة من القوائم المالية للشركة عينة البحث

عن العام المنتهي ٢٠١٢ وكالاتي :

$$١- \text{إحتساب معدل العائد قبل الضريبة لمدة ٣ سنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ وكالاتي :}$$

$$= \frac{30\% + 9\% + 45\%}{3} = 28\%$$

٢- يتم إستخراج ROA ل في البيئة العراقية ولنفس الفترة ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ وحسب الجدول الآتي التي تتضمن سبعة من أصل عشرة شركات في قطاع الخدمات لسوق العراق للأوراق المالية وتم إختيار تلك الشركات فقط لأنها حققت أرباح ضمن نفس الفترة أما بقية ال ٣ شركات فلم توفر لديها قوائم مالية خلال

جدول رقم (٢)

جدول تؤشر معدل العائد على الإستثمار ROA لبعض شركات القطاع الخدمي في سوق العراق للأوراق المالية ولفترة ثلاثة سنوات ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢

المعدل	إسم الشركة
٥.٣%	١- البادية للنقل العام
٣%	٢- الموصل لمدن الألعاب السياحية
١٢%	٣- شركة النخبة للمقاولات الانشائية
٢٦%	٤- بغداد للنقل العام والاستثمارات العراقية
٦%	٥- الشركة العراقية للنقل البري
٣١%	٦- مديرية العاب الكرخ السياحية
٣,٥%	٧- شركة المعمورة للاستثمارات العقارية

من الجدول أعلاه تم إستخراج معدل الخدمات ل ROA ويحدود ١٦.٥ % ولو قارنا معدل العائد على الأصول (ROA) لشركة آسيا سيل للفترة (٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) مع معدل العائد على الأصول (ROA) للخدمات ولنفس الفترة لوجدنا أن معدل عائد الشركة يفوق معدل الخدمات لصناعة بنسبة لا يستهان فيها وعليه سننتقل الى الخطوة اللاحقة المتمثلة بإستخراج الزيادة في العائد وكما يأتي :

الزيادة في العائد الناتج من جميع الموجودات الغير ملموسة (نفقات إيرادية مؤجلة) = الأرباح قبل الضريبة - (معدل العائد على الأصول للصناعة × قيمة الأصول الملموسة للشركة) .

$$= 778406640 - (1102269778 \times 16,5\%)$$

$$= 778406640 - 181874513$$

$$= 596532127 \text{ دينار}$$

وإستناداً الى الأنموذج المقترح فإن الموجودات الغير ملموسة الحاسمة والتي لها علاقة سببية في العوامل المؤثرة لنشوء ظاهرة الإحتكار تمثل رسوم الترخيص وعليه فإن الزيادة في العائد للموجودات الغير ملموسة الحاسمة (رسوم الترخيص) والتي تعبر عن الربح الإحتكاري والذي يشتمل كالاتي :

$$\text{الربح الإحتكاري} = 596532127 \times \frac{986246195}{1102269778}$$

$$= 533741877 \text{ دينار الربح الإحتكاري .}$$

$$\text{نسبة الربح الإحتكاري من اجمالي الأرباح قبل الضريبة} = \frac{533741877}{778406640} \times 100 = 68\%$$

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

- ١- إن أهم العوامل المسببة لظاهرة الإحتكار هي التكنولوجيا والملكية الفكرية والقوانين ورؤوس الأموال.
- ٢- إن عملية قياس الربح الإحتكاري تندرج ضمن أسلوب القياس المشتقة من خلال قياس الأصول الغير ملموسة والتي تكوّن العوامل التي تؤدي الى ظاهرة الإحتكار . وكما ورد في الإطار المفاهيمي للمبحث الثاني من هذا البحث .
- ٣- هناك أصول غير ملموسة حاسمة تضيف قيمة للوحدة الإقتصادية وتكوّن العوامل المؤثرة في



تحديد ظاهرة الإحتكار وفق رؤية محاسبية

الإحتكار وهي : رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي ، رأس المال العلائقي ، الزبائن ، إكتساب التكنولوجيا بحيث هذه القيمة المضافة تكون ربحاً إحتكارياً ضمن الربح الظاهر في قائمة الدخل .

التوصيات :

- ١- طالما أن علم المحاسبة يعتبر من العلوم المفتوحة فينبغي تعشيقه مع العلوم الإجتماعية الأخرى وتوضيفه لدراسة ظواهر بيئية وإجتماعية وإقتصادية ومنها ظاهرة الإحتكار .
- ٢- ينبغي مواجهة تحديات القياس المحاسبي بالجوء الى وسائل مبتكرة للقياس المشتق والتحكمي لقياس الربح الإحتكاري .
- ٣- إستخدام نموذج مقترح للبحث لقياس الربح الإحتكاري كونه يمثل ظاهرة إقتصادية ينبغي الإفصاح عنها ليتمكن مستخدموا القوائم المالية من ترشيد قراراتهم الإقتصادية .
- ٤- ينبغي زيادة الإهتمام لعملية إبلاغ المالي ليس فقط على مستوى الإقتصاد الجزئي (الوحدة الإقتصادية) بل الإنطلاق نحو الإقتصاد الكلي لما له أثر في تحديد توجهات الإقتصاد الوطني .

المصادر :

- ١- الأمم المتحدة ، (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المُنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية " ، جنيف ، 25 January 2011
- ٢- جابر ، عبد الرضا حسن سعود ، (صياغة نموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة) أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- ٣- دياب ، محمد حافظ ، الخصخصة من الأحتكار العام الى الأحتكار الخاص، مجلة العربي، العدد ٥٠٧ ، شباط / فبراير ٢٠٠١ ، ص.٣١
- ٤- شلبي ، أكرم أحمد إبراهيم ، اقتصاديات المشروع، الجزء الأول، الرقازيق : ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
- ٥- شموخ ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة التعليم عن بعد ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١١
- ٦- العمر ، حسين ، (واخرون) ، " مقدمة في الإقتصاد الصناعي " ، منشورات ذات السلاسل - الكويت - الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ م
- ٧- قانون المنافسة للمملكة المتحدة، الفصل الأول، ١٩٩٥ ، والمعاهدة المنشئة للجماعة الإقتصادية الأوروبية معاهدة روما، روما، ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧ .
- ٨- مطر، محمد ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات . ٢٠٠٤
- ٩- يوسف كمال (الاسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة) ص ٣٩ وما بعدها دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٦/٠١/٠١

Foreign References :

- Devine, Thomas, described the outcome of the patent similarly ، ١٩٦٦



- 2- Don. W. Vickery, 1970.
- 3- Lev B, 'Intangibles, Management, Measurement and Reporting', The Brookings Institution Press, Washington D.C. Chapter 2. (2001)
- 5- Dr.R.K. Mishra & Dr.Shital, Jhunjhunwala, "Valuation of Intangible" , Institute of Public Enterprise, ICAI, Accounting Research Foundation, 2009.
- 6- A.A.A, OP, Cit·p:22

Research from Internet :

- 1- www.sveibytoolkit.com/toolkit/ibs/ibs.htm
- ٢- www.econ.to-relax.net/t1034-topic, 2010
- Capital www.urjc.es/innotec/tools/Intellectual3-
- ٤- www.asiacell.com
- 5- [www.ar.wikipedia.org/ wiki](http://www.ar.wikipedia.org/wiki)
- 6- www.alukah.net
- 7- www.albizri.com/afif/articles,studies,etc/oriental,case,elimination.htm



Identifying the Phenomenon of monopoly according to the vision of Accounting

Abstract :

The research seeks to identify the factors affecting the monopoly and the possibility of measuring the phenomenon of economic (monopolistic profit) accounted for and that the importance of research topic arising from the transformation of the majority of developing countries to the market economy, which represents the image of the capitalist economy, which is a monopoly, a stages that economy in its various forms, whether Market Worldwide sales monopoly or monopoly, which generates absolute monopolistic profits, which more or less affect on the overall economy of those countries than they should study the phenomenon of monopoly and its impact on the economies of those countries that still love to find her site reinforces its position in the market economy .

As manifested that the process of measuring monopolistic profit fall within the measurement method derived by measuring the intangible assets, which are the factors that lead to the phenomenon of monopoly and there are intangible assets critical to add value for the unit and economic factors are affecting the monopoly, namely: human capital, capital structural , relational capital, customers, acquisition of technology, so this added value be profitable within a monopolistic profit shown in the income statement

As long as the science of accounting is one of the open science should with other social sciences and added to study the environmental, social and economic phenomenon, including the monopoly, should face the challenges of accounting measurement resorting to innovative ways of measuring the derivative and arbitrary measure of monopoly profit.